



بقلم /
عبد محمد الجندى

كم نحن بحاجة الى مراجعة ما يصدر عنا من أقوال وأفعال لتتبين أين وكيف أصبنا؟ وأين وكيف أخطأنا؟ وهل كانت الإيجابيات والسلبيات وليدة ما لدينا من الوعي والعلم الذي يسبق القول والفعل؟ أم أنها كانت وليدة الجهل والتجاهل السياسي الذي لا وجود فيه للوعي وللعلم المسبق والمسخر للمصلحة الذاتية؟ في الحالة الأولى تكون الأخطاء غير معقولة وغير مقبولة... وفي الحالة الثانية تكون الأخطاء معقولة ومقبولة وقابلة للتصويب عكس الأولى غير القابلة للتصويب، لأن الإرادي في الحالة الأولى يشبه القتل العمد وقد يتجاوز ذلك الى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد.. كل عقوبة فيها تصل الى الإعدام الأشد قسوة من سابقتها، أما في الحالة الثانية الناتجة عن الجهل فهي تندرج في نطاق الإرادي الذي يشبه الخطأ الذي لا تصل عقوبته حد الإعدام مهما بلغت شدتها.

اتفاق الخطوة الأولى من أين وإلى أين؟

الحفاظ على شرعية مجلس النواب ويخوله انتخاب مجلس الرئاسة وتسمية من يكلف بتشكيل الحكومة الجديدة أن اللعبة تكررت من جديد وبذات الأسلوب ومن قبل نفس الأحزاب بدأت بخروج الوجودي الناصري من الحوار ومعارضة الاشتراكي وطلب الإصلاح مهلة الى يوم السبت للتوقيع على مسودة الاتفاق الذي توافرت فيه جميع الضمانات بما في ذلك معالجة أوضاع اللجان الشعبية ومدجها في القوات المسلحة والأمن بأعداد معقولة ومقبولة تضع حداً لارذواج السلطة.

غير أن أنصار الله- الذين كانوا قد دعوا الى عقد المؤتمر الوطني الموسع كانوا قد حددوا ثلاثة أيام للمتفاوضين في «موفمبيك» ما

لم سوف يلجأون الى الحل التوريثي وبعد تمديد المهلة تأكد لهم أن المشترك وشركاءه يعملون على إحباط ما تحقق من نجاحات وإفشال ما تم التوصل اليه من الاتفاقات، فكان رد فعلهم قوياً ومتسرعاً في الإعلان الدستوري الذي أصدرته اللجنة الثورية من القصر الجمهوري، حيث قام الاشتراكي ومعه حزب الحق بتأييد ما أصدره أنصار الله من حل لمجلس النواب واستبداله بالمجلس الوطني وفي حين كان الإصلاح يضع يداً مع بقاء مجلس النواب واليد الأخرى مع حله انحصر الخلاف بين أنصار الله وبين المؤتمر الشعبي العام المتمسك بالدستورية على نحو استوجب الحوار الثاني بموافقة بقية المكونات، وبعد حوار شاق تم الاتفاق على بقاء مجلس النواب ويقابله مجلس الشعب الانتقالي الأول يحتفظ بأعضائه المنتخبين والثاني يستوعب المعينين الذين حددتهم الإعلان الدستوري بـ250 عضواً ويتقاسمون عملية تشريع القوانين الانتقالية من خلال مجلس وطني يستوعب أعضاء المجلسين 551 ولمدة عامين، ويبقى مجلس الشورى باعتباره هيئة استشارية مرتبطة بمجلس الرئاسة لا علاقة لها بالتشريع ومنح الثقة وسحب الثقة من الحكومة بالإضافة الى مهامه

الرقابية، وبعد الاتفاق مازالت هناك ملاحظات تحدده بالانهايار، خصوصاً حين نسع من المشترك أن لديهم ورقة مقابلة للورقة المقدمة من المؤتمر وانصار الله التي أعلن عنها المبعوث الأممي جمال بن عمر الذي كان على علم بهذا الحوار الثاني الذي باركته جميع المكونات السياسية.

وهنا لا بد من التريث وعدم الاستعجال في الحكم على هذا الاتفاق الذي استوعب جميع الآراء وحفظ لمجلس النواب شرعيته واستحدث مجلس شعب انتقالي يستوعب الأعضاء المعينين حسب النسب التي نصت عليها مخرجات الحوار الوطني بواقع 50% للجنوب و30% للمرأة و20% للشباب يتم توزيعها بين القوى السياسية غير الممثلة في مجلس النواب كل بحسب ما تمثله من الوزن والفاعلية.

أخلص من ذلك الى القول إن الوقت لم يعد يتسع للدخول في هذا النوع من المهاترات والمكائدات السياسية الهادفة الى إفسال الاتفاق، لأن التطويل يجعل اليمن عرضة للعقوبات الدولية التي يتوقع البعض أن تكون سياسية واقتصادية ويتوقع البعض الآخر أن تكون عسكرية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حين تستعد اللجنة الثورية للقيام بسلسلة من التعيينات التي قد تشمل مجلس الرئاسة وتصل الى تسمية أعضاء الحكومة ولكن بشرعية ثورية.

في وقت لم تعد فيه الأغلبية عملية مخيفة لأن قرارات مجلس النواب والشعب توافقية من المجلس الوطني الذي سوف يلتقي فيه جميع الأعضاء المنتخبين والمعينين على حد سواء.

أقول ذلك وأقصد به ان اتفاق الخطوة الأولى الذي أعلن عنه السيد جمال بنعمر لم يعد قابلاً لاية عملية تسويق وتعطيل إذا علمنا أن البديل سيكون كارثة حقيقية بحق الشعب اليمني.

الأحزاب على قرارات التقاسم في التعيين واتخاذ القرارات السياسية يضع الأحزاب في موضع العداء للديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الصناديق الانتخابية.

أعود فأقول إن الأخطاء مهما كانت متفاوتة بين أطراف الحوار الرئيسية الأربعة وأصدق المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه وأنصار الله وحلفاءهم والمشاركين وشركاءهم والحراك الجنوبي إلا أن التجربة العملية تؤكد أن المشترك كمجموعة متحالفة تتحول من كتلة واحدة الى أحزاب منفردة تتوزع الأدوار بين القبول والرفض للحصول على سهم الأسد من أي مكاسب سياسية

ينتهي إليها أي حوار سياسي، مستدلاً على ذلك بما انتهى اليه حوار ما قبل وما بعد اتفاق السلم والشراكة الذي حدد الحقائق بواقع 9 للمشاركين وشركائه و9 للمؤتمر وحلفائه و6 لأنصار الله و6 للحراك الجنوبي... فدفعوا التنظيم الوجودي الناصري الى رفض ما وقع عليه الاستاذ اليدومي في لعبة الهدف منها الالتفاف على حصة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه باتفاق مع رئيس الجمهورية والى حد ما مع مندوب الأمم المتحدة السيد جمال بن عمر، حيث انتهى هذا الاتفاق التكتيكي الى تفويض رئيس الجمهورية بتعيين ما سميت بحكومة الكفاءات التي أقصي منها المؤتمر وخرج الى المعارضة والى حد ما أنصار الله الذين مثلوا بعناصر هاشميين لم يكونوا طرفاً في اختيارها مثلهم في ذلك مثل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه الذين اختير لهم بعض المحسوبين عليهم دون إرادتهم، فأعلنوا صراحة منح الثقة لحكومة فرضت عليهم من قبل رئيس الجمهورية الذي خصص للمشاركين أغلبيتها الساحقة نظراً لما يوجد بينه وبينهم من تحالف مبني على الخلاص من الحزب الذي يمثله الرئيس في خطوة كانت القاضية نتج عنهما تحديد موقف واضح من قبل اللجنة الدائمة التي أبعدت الرئيس من موقعه كأمين عام وكتائب أول أظهرته بذلك المظهر الضعيف الذي شجع أنصار الله على اقتحام دار الرئاسة والقصر الجمهوري ومحاصرة منزل رئيس الجمهورية بصورة أجبرت حكومة الكفاءات على تقديم استقالة جماعية مخلفة ذلك الفراغ الدستوري غير المسبوق.

المشترك يكرر أوعيهه
ومرة ثانية عادت المكونات السياسية الى مرحلة جديدة من الحوار الذي ينقصه الثقة والمصادقة.. وفي حين كان المؤتمر وأنصار الله والمشاركين قد وصلوا الى اتفاق سياسي ينطلق من



وإذا كان الحفاظ على شرعية ناقصة ينطوي على التمسك بشرعية دستورية كاملة بعد عامين من الاتفاق وهو الممكن الوحيد، فإنه لا بد من لاية عملية حوارية سوى التقييم والتقييم العلمي لحوارات القوى والمكونات السياسية في اليمن بما ينطوي عليه من الإيجابيات والسلبيات يكاد يكون مزجاً من التداخل بين العلم المسبق والجهل المسبق الذي يضع للمتفاوضين أمام ما لديهم من الحسابات الموضوعية كبديل وحيد للحسابات الأناثية المبنية على التأرجح بين الانحياز للموضوعي والانحياز الذاتي فيه من الإيجابيات قدر ما فيه من السلبيات وفيه من العلم قدر ما فيه من الجهل.

البعض منهم يحاول أن يقدم الموضوعي على الذاتي والبعض منهم يحاول أن يقدم الذاتي على الموضوعي، والبعض منهم يحاول الموازنة بين الذاتي والموضوعي وبين الخاص وبين العام عن علم أو عن جهل، وفي الحالات الثلاث تبدوا العملية الحوارية صائبة حيناً وخطئة حيناً آخر يتداخل فيها الإيجابي مع السلبي ويتقدم فيها السلبي على الإيجابي، وقد يتقدم الإيجابي على السلبي.. الخ.

طبقاً لما لدى المكونات السياسية من تضارب الحسابات وتناقضها بين العام والخاص وبين الذاتي والموضوعي. غاية المتفاوضين التوصل الى حلول لما يعمل في الواقع المأزوم من تداعيات ناتجة عن الأزمة، ولكن حسب ما لديهم من المعلومات والقناعات المتباينة الى درجة تجعل فضيحة الذين يعلمون بما يقومون فيه من انحياز لانفسهم على حساب الإضرار بشعبهم أكثر إجحافاً وخزياً من الذين لا يعلمون والذين يعلمون ولا يعملون، ومعنى ذلك أن المسؤولية الادبية تكون كبيرة ومتوسطة وصغيرة حسب ما لديهم من علم كل واحد وجعل جزئي وقد يكون حسب ما لديهم من جهل كلي بصورة تجعل الإحراج والخزي قابلاً للتبرير المقنع والتبرير المقنع غير المقنع وما يلحق به من تبرير مقبول يلقى بالمسؤولية على الجهل.

قد يقول البعض إن فضيحة صاحب العلم الكلي هي الأكبر شدة وقسوة وغلظة لأنه يعلم أنه يظلم شعبه وهو يسوق ما لديه من الآراء والخاطئة، وقد يقول البعض إن الخزي الأوسط ناتج عما يسوقه من آراء تبني نصف معلومة ونصف مجهولة بالخطأ، وقد يقول البعض الثالث إن الخزي الأصغر ناتج عما يسوقه من آراء جاهلة ذنبه فيها أنه يعرف أنه جاهل ولكن يتظاهر بالعلم دون إدراك لما يترتب عليه من الأضرار في الإحراج والفضيحة في هذه الحالة ناتجة عن إقدامه على عمل كل ما يعلم عنه أنه لا يعلم شيئاً عن موضوعاته المعقدة.

أعود فأقول إن حوار الساسية في فندق الموفمبيك قد زاد عن حده.. وأن الشيء إذا زاد عن حده يتحول الى ضده، سلبياته أكثر مرات عديدة من إيجابيته، رغم اختلاف المتفاوضين علماً وجهلاً فيما يصدر عنهم من آراء لا ينتج عنها سوى تطويل للأزمة من البسيط الى المركب وما بينهما من منطقة وسط أكثر من البساطة وأقل من التعقيد.

وبات الشعب الصابر والصامد يواجه الأزمات، وما ينتج عنها من التحديات والمعاناة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية ربما يجعل التعددية السياسية والحزبية مسألة مكروهة في الأوساط الشعبية التي طالما اعتبرت الديمقراطية أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية وإذا بها بعد عشرات الاعوام من النضالات والتضحيات تكتشف هذه الحقيقة المرة أن المكونات السياسية المتنافسة على خدمة الشعب والانتصار لحقه في السيادة باعتباره مالك السلطة وصاحب القول الفصل في التداول السلمي لها عبر شرعية دستورية وانتخابات حرة يمتلك الحرية الكاملة في منح ثقته لهذا الحزب أو ذلك

الأحزاب تحتال على حق الشعب بحوارات ليس لها نهاية

مكونات سياسية تتهرب من الانتخابات خوفاً من السقوط

ما يجري في موفمبيك حوار بينظني يسبي العملية الديمقراطية

تقاسم الأحزاب للمناصب الرسمية يضعها في موقف العداء للديمقراطية

التنظيم من خلال ما لديهم من المرشحين ومن خلال ما لديهم من البرامج الانتخابية والسياسية التي تعد الناخبين بما سوف تحققه لهم من المنجزات خلال فترة زمنية محددة ومزمنة وقابلة للثواب والعقاب بمنح الثقة وحجب الثقة.

وفي هذا الإطار نجد الأحزاب اليمينية المعنية بالاتفاق على الكيفية التي تم من خلالها تحقيق الانتقال السلمي للسلطة والتحول من الاتفاق على التوافق والشراكة في السلطة.. هذه الأحزاب التقليدية والجديدة أصبحت في معظمها مهتمة بالاحتياز على حق الشعب تضع نفسها بديلاً له من خلال حوارات لها بداية وليس لها نهاية، لأنها تخاف من مغبة العواقب الوخيمة

للدخول في منافسات انتخابية تظهرها على حقيقتها المستترة خلف هذا النوع من الحوارات البيزنطية المنتجة لسلسلة من الازمات المركبة والمسيئة للعملية الديمقراطية المعمول بها في التاريخ المعاصر والتي استقرت على التداول السلمي للسلطة، أغلبية تحكم وأقلية تعارض، ولكن بشرعية انتخابية ودستورية، ولعل ما يعيب هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية الباحثة عن سلطة بالطرق السهلة ذات الأساليب والوسائل الانتهازية التي تدور في نطاق حوار الحلقة المفرغة على قاعدة التقاسم وما يستوجبه من لعبة حوار التكتيك والمناورة السياسية ذات الظاهر والمتناقض الى حد التضاد مع ما تخفيه من أطماع باطنية ومستترة لا يمكن التفوق فيها إلا من خلال هذا النوع من المزايدات والمكائدات عديمة المصداقية والموضوعية المدمرة للتعاون والثقة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية التي احترقت هذا النوع من الحوارات المنتجة للازمات الدورية المدمرة للاقتصاد والأمن والاستقرار والوحدة.

ل بل قل إن تكرار المراحل الانتقالية بهذا النوع من الحوارات النظرية غير البناءة يفقد التعددية معانيها المثمرة.

أقول ذلك وأقصد به أن الشعب اليمني قد ضاق ذرعاً من هذا النوع من الحوارات المملة ولم يعد يعتقد أنها سوف توصله الى البر الامن الذي لا مجال فيه للخوف والفقر بعد فترة طويلة من النضال والتضحيات الجسيمة الى درجة أفقدته ما هو بحاجة اليه من الثقة والقدرة المحققة لما لديه من الآمال والتطلعات المستقبلية الواعدة بالتقدم والسعادة الحياتية والحضارية المنشودة من الجميع التي راودت طموح وأحلام البسطاء والبؤساء والمحتاجين الذين أرهقتهم الصراعات والحروب وحولت حياتهم الى عقوبات لم يعد بمقدور الكثير منهم تحمل ما ينتج عنها من الازمات والمعاناة، ل بل قل إن سيطرة

21 فبراير
-هجوم على عربات عسكرية لقوات الامن الخاصة بعدن.
-3 قتلى في غارة استهدفت سيارة يستقلها عناصر من القاعدة.
-مجهولان يقتلان الجندي محمد الدقني بعدن
-استشهاد جنديين برصاص مجهولين في لحج.
-قتيل ومصابان في اشتباكات وسط عدن.
-مجهولون ينهبون سيارة رئيس محكمة جعار الابتدائية.

22 فبراير
-مسلحون يستولون على سيارتين في قرايتين منفصلتين بحضرموت اليمنية.
-اعتداء تخريبى يُخرج الدائرة الـ 1 بغازية مأرب عن الخدمة.
-مسلحون يهاجمون موقعاً للجيش اليمني بردفان لحج -انفجار يهز الشارع العام بمدينة ذمار.

20 فبراير
-قتيل و4 جرحى في تفجير استهدف سيارة شيخ قبلي على طريق البيضاء.
-إصابة نجل شيخ قبلي في اشتباكات مع مسلحي "لجان الحوثي" بالبيضاء.
-قتل وجرحى في غارة استهدفت سيارة تقل عناصر من القاعدة بشبوة.
-هجوم بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة على مواقع اللواء 33 مدرع بالضالع.
-استشهاد جندي ومقتل مسكّن يرتديان أزياء نسائية في هجوم على منزل قائد "الامن الخاصة" بعدن.

19 فبراير
-انفجار عبوة ناسفة بسوق مدينة البيضاء.

حصار الانفلات

16 فبراير
-جرحى في إطلاق نار على متظاهرين مناهين للحوثيين بمحافظة إب.
-استمرار المواجهات في البيضاء بين الحوثيين وعناصر القاعدة وسقوط ضحايا.
-مقتل وإصابة 3 من اللجان الشعبية في اشتباكات بحجة. -مواجهات مسلحة بين اللجان الشعبية وقوات الامن الخاصة بعدن.
-مقتل جنديين في هجوم شنه مجهولون على نقطة للجيش بلحج.

17 فبراير
- موالون للحراك يخطفون قائد قطاع الحبيبلين و6 ضباط و4 جنود بلحج.
-مقتل قائد حراسة مبنى التلفزيون بعدن جراء مواجهات مع مسلحين.
-إصابة جندي في اشتباكات مع مسلحين بالضالع.
-مقتل وإصابة 3 في هجوم مسلح على مدرسة ثانوية بعدن.

18 فبراير
- الحوثيون يفتحرون منزل "الحقن" بأربح بعد تفجير 5 منازل أخرى.
-موظفو الأشغال العسكرية اليمنية يقطعون الطريق امام المدينة السياحية بصنعاء.
-مقتل المواطن أكرم مكارى برصاص مسلحين حوثيين في الحديدة.
-انفجار داخل مصنع صغير بالقرب من السجن المركزي بصنعاء.
-قتلى وجرحى في هجوم شنه قبليون على قوات حماية الشركات النفطية بحضرموت.